علم الاجتماع بعد ماكس فيبر

د. حافظ الجمالي

من أدعى الأشياء إلى الأسف، على الأقل، إن لم يكن على الحزن، أن كل ما يسمى بالعلوم الانسانية يحتاج إلى أن يحاط بنقطتي استفهام، قبل اسم العلم وبعده. ترى أهنالك حقاً شيء يجب أن يعتبر «علم اجتماع»؟ وبطبيعة الحال فإن في وسعك التعميم، حتى تبلغ الاقتصاد، الأكثر تطوراً كعلم. لا سيما وقد بلغ مرحلة التعبير الرياضي وامتلأت فصوله بالمعادلات، مما يُقرّ في ذهن المطلع ان الاقتصاد نوع من الفيزياء، موضوعها عالم الانتاج والاستهلاك والتبادل(*).. ولولا أن الديموغرافيا وثيقة الصلة بالأمور المشخّصة من ولادات ووفيات، وأجل مرتقب، ومتوسط أعمار ونسب تزايد لقلنا عنها ما نقوله عن علم الاجتماع. وحقاً فإن هذا محزن لا سيما بالنسبة الى أصحاب الاختصاص الذين قضوا شطراً كبيراً من حياتهم وهم لا يهتمون إلا بعلم الاجتماع، وكتبه، ورجاله، ونظرياته ذات الأفق الصغير والمتوسط أو البعيد.

وحتى لا أثير ثائرة المختصين بهذا العلم، أو بغيره من العلوم الانسانية أقدّم بين يدي القارىء، ملاحظاتي التالية:

1 ـ من المؤكد أن المختص بالفيزياء أو الكيمياء، أو العلوم البيولوجية، أو الأمراض، يعرف عن اختصاصه ما لا يعرفه غير المختص، وبالتالي فإن في وسع الطبيب مثلاً ان يشخّص مرضاً ما، تشخيصاً فورياً، أو على

(*) يمكن التساؤل دوماً عما إذا كان هنالك علاقة بين تقدّم العلوم الدقيقة، أو شبه الدقيقة، كالرياضيات والفيزياء، والعلوم الحيوية، وبين تخلّف العلوم الإنسانية، وعما اذا كان الفرق بين تقدم تلك، وتخلّف هذه لا يوازي سيطرة الإنسان على العالم المادي، وضعف سيطرته على عالم الإنسان. ترى لماذا لا يحل علم الاقتصاد الشديد التقدم مشكلات العالم الاقتصادية؟ والمالية؟ وهي مشكلات معقدة جداً، تقلق ثلثي العالم؟ وكذلك ما يسمى بالمشكلات الاجتماعية، وما أكثرها.. ترى لماذا لم يجد علم الاجتماع مجالاً لحلها، جزئياً أو كلياً؟ ونحن نعلم ان هنالك من يعذر العلم، لأنه لا يستطيع التدخل الا بعد «قرار سياسي».

مهل، كما ان في وسع عالم الكيمياء أن يدرس تراب القمر، وأن يرده الى العناصر الكيماوية التي يعرفها في الأرض، دون أن يخطر بباله أبداً ان في وسع الطبيعة حيثما كان، ان تنتج عناصر كيماوية أخرى، لم يتسع تكوين الأرض لإنتاجها. وعلى كل حال، فان كل مختص يفهم دائرة اختصاصه بدرجة معقولة، ولا يساورنا الشك في سلامة معرفته من حيث المبدأ.

أما في علم الاجتماع، ففي وسع الانسان أن يقرأ ما شاء من الكتب، وأن يتابع الدراسات القائمة، باستمرار، وان يلاحظ بعد ذلك ما يعرفه أو ما يمكن أن يعرفه عن أي مجتمع يكون أمام ناظريه، أو يستطيع هو أن يراقبه، لا ريب ان المختص الاجتماعي سيعرف دوركهايم وهالفاكس وموس MAUSS وماكس ڤيبر، وبيرسون، وباريتو، ومدارس علم الاجتماع من أولها الى آخرها، أي انه سيعرف ما قيل بصدد المجتمع أو علم الاجتماع... ولكن هل سيجعله هذا أقدر من غيره على فهم أي مجتمع؟ لقد اضطر مالينوفسكي، أحد البارزين جداً، في علم الانتروبولوجيا الى قضاء أربع سنوات في جزر تروبيان في غينيا الجديدة، ليراقب الناس هناك، وصورة حياتهم، وما يتبعونه من أعراف، وعادات، مهتماً الى حد كبير بمراقبته نظريات فرويد حول عقدة أوديب، وانتهى من ذلك الى جملة من المعارف حول هذه القبائل، توضع عادة في سجل «علم الاجتماع الاختباري» كما انتهى الى نظريات تقابل نظرية فرويد في عقدة أوديب (فتنفيها) من جهة أولى، وتناظرها من جهة ثانية (في محاولته اثبات وجود عقدة أخرى)... وكذلك تقريباً فعلت مارغريت ميد... إلا أن كلاً منهما احتاج الى سنوات (أربع للأول) لمراقبة موضوع بحثه، والاحاطة به... ولولا ذلك لما عرف عن المجتمع شيئاً، وهكذا ينبهنا دوركهايم الى ضرورة الفصل بين ما نظنه «حقائق اجتماعية» وما هو فعلاً كذلك، إذ لا بد من فروق بين هذه وتلك، حتى في المجتمع الذي نحن منه، والذي نظن ببساطة وسهولة أننا نعرفه، فكيف إذا كنا في مجتمع غريب عنا؟

ومن المؤكد ان الاختصاص يقدم للباحث أدوات بحث، وحصيلة معارف، تساعده على ملاحظة الحوادث الاجتماعية بشكل أفضل، بطبيعة الحال، من قدرة الملاحظ العادي، ولكن هذا لا يعني ان كل موضوع اجتماعي يصبح بسرعة شفافاً له.

2 ـ والملاحظة الثانية هي ما يقرأه الانسان للأستاذ (ف. بوريكو F.Bourrecaud) في موسوعة الاونيفرساليس، في مادة علم الاجتماع، إذ يقول:

«إن الكلمة التي يكثر ترددها لدى الباحثين في الوضع الحالي لعلم الاجتماع هي كلمة الأزمة، إلا أن هذا التقييم لا يخلو من التباس، إذ يمكن الكلام على «الأزمة» بمعنيين، على الأقل، فإما أن يراد بها الاشارة الى نقص في التنسيق بين مختلف عناصر هذا العلم، أو شيء من اللاتعيّن الأساسي المتصل بتنوع أصوله واتجاهاته، وإما أن يراد بها وجود توتر مؤقت، ينبغي عادة، ان ينحل، لدى الانتقال الى مرحلة أخرى في نمو المعارف والتأمل. ويبقى أن نتساءل في الحالين، عما بقي قائماً من مطامح الآباء المؤسسين».

وهنا نجد « الأزمة » أولاً، كوصف للوضع القائم في ميدان علم الاجتماع من جهة أولى، ونجد التساؤل عما ظل قائماً، من مطامح المؤسسين، مما يعني أن الكثير مما قالوه أو طمعوا به، ذهب أدراج الرياح.

3 ـ وأكثر من ذلك ان « غورفيتش » استاذ علم الاجتماع المشهور في السوربون، وخليفة هالفاكس وفوكونيه، فيها، يشير في مطلع كتابه: «Vocation de La Sociologie» الى أن أكثر أبحاث علم الاجتماع، التي تناولها العلماء والباحثون، حتى أواسط القرن العشرين تقريباً لم يعد الآن موضوع بحثه، ومن مآسي القدر انه سيقال فيه هو نفسه، ما قاله هو عن أبحاث الآخرين[1]. إذ إنه حاول مثل بيرسون Parsons أن يضع مجموعة من المفاهيم العامة الصالحة لأن تكون إطاراً للبحث السوسيولوجي. وقد أدى به حرصه الى انشاء تصنيف لنماذج التأثر interaction والتجمعات والمنظمات أو التنظيم، والبنية الاجتماعية الى متابعة جمود علم الاجتماع الشكلي. غير أن أهم انتقاد وُجّه اليه، هو انه قرّر « موضوعات » أكثر مما أنشأ نظرية، ولقد برهن تاريخ العلوم على انه لا قيمة لأية منظومة من المفاهيم، إذا لم تكن هنالك نظرية تستخدمها، وان هذه القيمة نفسها ستكون تابعة للنظرية ذاتها، تصح بصحتها وتخطىء بخطئها. ما أبعدنا إذن عن تلك الأزمنة السعيدة التي كان فيها دوركهايم يتربع في السوربون على عرش علم الاجتماع، ويؤكد له الوجود ويرفعه الى الأعالي، ويكون فيه هو المرجع في حقه وباطله.

4 ـ وفي هذا السياق نفسه نستشهد بكلمة « للعالم الاجتماعي » لازارسفلد في مقدمته عن طرائق البحث في علم الاجتماع في الكتاب الذي تولى الأونيسكو اصداره عن الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الإنسانية[2]، جاء فيها قوله:

« ليس في وسع الانسان أن يفهم الاتجاهات الحالية لعلم الاجتماع، إلا تبعاً لتاريخ هذا العلم. ويصدق هذا القول على علم الاجتماع، أكثر مما يصدق على أي علم آخر، إذ لقد تنوع وتشعب موضوع العلوم الاقتصادية، وعلم النفس، وكذلك دقت طرائق البحث فيها، بيد أن المواضيع المعالجة تظل آخر الأمر، هي نفسها. وبالمقابل فإنه ليس هنالك شيء هام مشترك بين ما كان عليه علم الاجتماع منذ خمسين سنة وبين ما هو عليه اليوم. أما ما سيكون عليه، خلال بضع عشرات السنين القادمة، فليس في وسعنا أن نملك عنه أية فكرة واضحة ».

أفلا يعجب الانسان من علم تتغير مواضيعه فينة بعد فينة، ويهمل منها ذات يوم ما كان يبدو أساسياً في يوم آخر؟ ألا يدل هذا على أن هذا العلم ما يزال يعاني آلام المخاض، هذا ان لم يكن كله من نظام « الدرجة ـ الموضة » كما هي الحال في بعض الفلسفات التي تملأ العالم كله يوماً ما، لتغيب آفلة عنه، بعد ذلك، كل الأفول، أو ما يشبه كل الأفول، كالبرغسونية، والوجودية، والبنيوية.

غير ان العلم، كل علم، يعرف بين رجاله، فئة المتفائلين كما يعرف فئة المتشائمين، وفي العلم، كما هي الحال في الاخلاق والسياسة، يجب أن نفضل التفاؤل على التشاؤم، لا لأن الأخير أقل حقيقة من الأول، أو أضعف أساساً، ولكن لأنه لا يقدم شيئاً، ويصيب بالعقم، ويقف بالعقل، ويحول دون تقدم المعرفة... وهكذا نؤثر أن نأخذ بملاحظة لازارسفلد، الذي يرى أن بعض المؤلفين يلاحظون أنه ليس هنالك علم اجتماع بالجملة، بل

هنالك علم اجتماع سياسي، أو طبي، أو حقوقي، أو عائلي، أو مدني، أو ديني، أو فني، أو معرفي إن صحّ هذا التعبير، فان لكل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، علم الاجتماع المقابل له، لكنه يرى من جهة أخرى أن تركيز البحث على المفاهيم الأساسية (ويمكن التساؤل عما يمكنها أن تكونه هذه المفاهيم) لن يكون أجدى علينا من التركيز على النتائج الاختبارية، ذلك أن رهوط الاستناد، والأدوار، والتركيب الطبقي، والتنشئة الاجتماعية (وهي مفاهيم أساسية، فيما يقولون) تبدو أدوات هامة بيد التحليل الاجتماعي، ولكنها لا تؤلف أبداً كلاً منسجماً يمكن ان نستخلص منه نظرية عن المجتمع[3].

ومع ذلك، فإن هنالك طريقة تفكير اجتماعية أو صورة صراع للقضايا، وتعليل للحوادث، تكوّن منها نظام بحث، أو علم متميز بأساليب جديدة في البحث، وبمجادلة غنية بالوعود، للحصول على بعض الانسجام العقلي، غير ان (وهذه الغير مهمة جداً وذات دلالة كبيرة) هذا الاتجاه الاجتماعي صعب التعريف، بحكم طبيعته، على الرغم من انه يمكن فهم الاتجاه الذي يتطور فيه في لحظة معينة (ولكن ما أقصر المدى، اذا كان كله لحظة معينة)[4].

إن ذلك كله يبدو لنا اننا تجاه «علم اجتماع» ولا ريب، إلا أنه بروتيّ النزوع، كالآله اليوناني بروتي، الذي تلقّى من poséidon القدرة على تغيير شكله كلما أراد، وكذلك القدرة على التنبؤ بالمستقبل، ولكن ما ان يستطلعه أحد الناس عن مصيره، حتى يفاجأ بتغيّر شكل الآله ويقدِّر انه طار من بين يديه، فيبقى سؤاله بغير جواب. وهل يمكن أن يكون علم الاجتماع شيئاً آخر غير هذا، ما دام يغيّر مواضيعه وأساليب بحثه، ولا يستقر فيها على حال؟

علم الاجتماع وماكس فيبر

ولد فيبر في ايرفورت، من أسرة صناعيين ألمان (عام 1864). ولو أن أباه عمل بعض الشيء في السياسة... وتابع دراساته الجامعية في هيدلبرغ وبرلين ليستقر بعد ذلك كمدرس للحقوق في جامعة برلين، لمدة قصيرة، يصبح بعدها، وكأن المركز الأول لاهتماماته، هو الاقتصاد. وكان من رواد البحث الاجتماعي المعتمد على الاستقصاء، وأولى كتاباته تدور حول المجتمعات التجارية في القرون الوسطى، والتاريخ الزراعي في العالم القديم. وعندما بلغ الثلاثين من عمره عيّن أستاذاً للاقتصاد في جامعة فريبورغ، ثم بعد عدة سنوات، في جامعة هايدلبرغ، لمدة قصيرة، تخلى بعدها عن التدريس لأسباب صحية... وكان يعمل في السياسة، باستمرار، ولكن بصورة هامشية، وفي بعض الأحيان كان يعمل في الصحافة، وفي عام 1915، أصدر كتاباً هاماً بعنوان «الأخلاق البروتستانتية، والروح الرأسمالية»، أحدث ضجة كبيرة، وأتبعه بمجموعة كتب حول سوسيولوجية الاقتصاد، والدين، والحقوق... ومن كتبه ما لم ينشر إلا بعد موته (أي بعد عام 1920)[5].

ويعتبر فيبر من أوسع علماء الاجتماع الحديثين شهرة، وأكثرهم قدرة على الاشعاع، ولقد لقي من التأييد بقدر ما أثار من الجدل، بل ان بعض كتبه ما تزال مثار جدل عنيف، كما كانت أيام ظهورها لأول مرة، ويشير مترجوه الى قوة شخصيته ومعارفه الفنية، الموسوعية، المتعددة الآفاق، ومزاجه البركاني، المتفجر الموضوع في خدمة «رؤية حادة جداً» للأشياء، ومنذ أن تُرجم أحد كتبه الأولى الى الروسية، وما ينشر عنه حتى الآن بكثرة في اليابان، وما يزال يؤثر تأثيراً قوياً في تطور علم الاجتماع في مختلف بلدان العالم، وعلى الرغم من أن تفكيره متسع الآفاق، ولا يقتصر على ميدان واحد، فإن ما يبرز الآن منه هو الجانب الفلسفي والسياسي، وحتى في هذه الناحية فإنه يعد من أبرز مفكري عصره، مثل هوسرل، وزيمل، وشلر.

ولما كنا نبحث في علم الاجتماع، فإن من المناسب أن نشير الى أنه كان يعاصر دوركهايم معاصرة زمنية وفكرية، فقد ولد دوركهايم عام 1858 ومات عام 1917، أي بفارق زمني بسيط في تاريخي الولادة والوفاة، ومع ان دوركهايم زعيم مدرسة اجتماعية كبيرة، حتى ليخيل الى الناس انه هو المؤسس الأول لعلم الاجتماع، فإن مدارس اجتماعية كثيرة أخرى كانت موجودة في أيامه، وكان يدين لها بالكثير، إلا ان فيبر ظل فكراً مستقلاً عن الجميع، محتفظاً باستقلاليته تجاهها، مشرفاً عليها من علٍ، وكأنه المقنن والمشرّع.

وبطبيعة الحال، فإنه لا بد في العلم، أي علم، من جدلية تقوم بين الباحثين والعلماء، وتقدّم حصيلتها بصورة أو بأخرى لمكتسبات العلم الموقتة (أو النهائية، ولو ان هذه صعبة جداً). كما لا بد من الاشارة الى الخطوط الأولى لرؤية دوركهايم لعلم الاجتماع، على ما فيها من تأثر بأوغوست كونت وفرايزر، وحتى بفورباني (كما لا بد للأمر ان يكون)، لمقارنتها بالرؤية الفيبرية التي تأبى على ما علمنا إلا أن تكون في القمم، كإلٓهحمورابي الذي تجلى له ذات يوم، وأمره بإصدار ما أصدره من القوانين.

ويقول جان دوفال في تعريفه لسوسيولوجية دوركهايم: إنها تنحرف أو تبتعد، بشكل متعمد، عن السيكولوجيا الاجتماعية، التي كان يمثلها غابرييل تارد، ذلك ان فكر دوركهايم المشتمل على بداية تناقض داخلي، سيتجه في اتجاهين اثنين: فهو يشير الى أهمية التصورات الاجتماعية (كتصور الناس العام، لوضع السارق، والقاتل، أو المرأة التي تحب، أو القاضي الذي يتحيز، أو الحاكم الذي يظلم، أو لحفلة العرس كيف يجب أن تكون، أو الشروط التي يجب أن تتوفر في انسان ما، ليكون مسؤولاً بدرجة أو بأخرى، او للقيم الأخلاقية...)، وأهمية البنى التي تفرضها الجماعة على الفرد، وتحمل اليه بها قواعد سلوكه، ونواظم تفكيره، وصورة حياته الطبيعية وحتى أسمى مطامحه، وتراه يدفع بطريقة تفكيره هذه الى أقصى حدودها، فلا يتردد، عام 1911، وخلال اجتماع عقدته الجمعية الفرنسية للفلسفة، في قبول نظرية فورباني حول استلاب الضمير - أو الوعي، الذي ينشأ عن الإيمان بالله. وهذا اعتقاد عرض علينا، وقدم لنا، وفرض على كل منا من قبل المجتمع، كما لو انه الخير الأعلى، مما لا بد معه من القول: إن ما نعبره في الحقيقة ليس إلا الجماعة (المجتمع) نفسها، وقد جسدناها رمزياً في صورة إلٓه بنينا له معبداً، هذا من الجهة الأولى، أما من الجهة الثانية، فان

دوركهايم الوفي لُمثل القرن الثامن عشر (عصر الأنوار خاصة) يؤكد ان هامش الاستقلالية، المتاح للفرد، من قبل المجتمع الذي يحرص أكثر فأكثر على إبراز الأصالة الفردية واحترام الكرامة الانسانية ـ بحكم حاجات تطوره نفسها ـ سيكبر بالتدريج، وستنحل مختلف المنظمات التي تتقاسم التأثير في الفرد، في منظمة واحدة، أي في دولة عالمية واحدة، لن يكون للفرد من تأثر بغيرها، وسيتمتع لديها بأقصى ما يمكن من الحرية.

وبغض النظر عن تنبؤات المستقبل (التي يشترك فيها دوركهايم مع أوغوست كونت)، فإن موضوع علم الاجتماع، هو التصورات الجمعية، وهذه هي التي يجب أن تدرس. ولكن كيف؟

إن بايبه BAYET يجيبنا عن هذا السؤال بكلمات موجزة، يصح ان نستعيدها هنا، « فعلم الاجتماع (بالنسبة الى دوركهايم) ينبغي أن يكون موضوعياً، أي ان عليه، قبل كل شيء، أن يعتبر التصورات الاجتماعية كأشياء (مثل الأشياء المادية بالنسبة الى عالم الكيمياء، ولو انها طبيعة روحية على ما يحرص هالفاكس على ايضاحه)، ثم ان عليه أن يكون أو أن يحتفظ بخصوصية نوعيته، وبكلمة أخرى، يجب علينا دوماً أن نفصل وجهة النظر النفسية، عن وجهة النظر الاجتماعية، وأخيراً فإن عليه أن يكون ميكانستياً، أي ان عليه أن يرفض التعليلات الغائية ويحاول أن يبحث عن تعليلات سببية، مثل تلك التي يحاول الفيزيائيون ان يقيموها بين الحوادث الفيزيائية. » وربما أمكننا بضرورة الايضاح فقط، أن نقول: إن على علم الاجتماع أن ينشيء قوانين اجتماعية، ولكن ليس على هذه أن تكون مجرد قوانين للتطور الاجتماعي، خلال التاريخ، على ما رأى أوغوست كونت، بل يمكنها أن تكون قوانين علائقية تربط بين حادثة اجتماعية ما (كالإنتحار ـ مثلاً)، وبين الحوادث الاجتماعية الأخرى المتصلة بها، أو التي يظهر أن لها بها صلة، كدرجة الاندماج العائلي، وشدة التعلق بالكنيسة، أو بالنقابة، أو بالمثل العليا الاجتماعية، الخ[6].

هنالك إذن، في رأي دوركهايم، حوادث اجتماعية، خارجية بالنسبة للفرد، مستقلة عنه، مفروضة عليه، فإذا هو خالفها فرضت عليه عقوباتها وحدودها، وعليه أن ينضوي دوماً في إطارها ليضمن لنفسه السلامة، ولما كانت هذه الحوادث من ألوان مختلفة، كالنظم التربوية، والسياسية، والقانونية، والاقتصادية.... فلا بدّ لنا من البحث عن العلاقات التي تصل بين كل حادثة اجتماعية، وبين مجموعة الحوادث الاجتماعية الأخرى الفاعلة فيها، من غير أن نبسّط، عقائدياً، شروط التعليل، وأن نقول سلفاً بأولوية عامل ما على العوامل الأخرى، على نحو ما كان يفعل الفلاسفة من قبل (هيجل ـ ماركس، مثلاً)، دون أن يعني ذلك ان في وسعنا أن نذهب هذا المذهب إذا أثبتت الدراسات الموضوعية صحته وسلامته. إذن إننا نستعمل عقولنا بأقل مما يجب، أو لا نستخدمها البتة.

وأنا أعرف طبعاً ان البلاد العربية تطورت تطوراً ملحوظاً عما كانت عليه منذ ثلاثين أو أربعين سنة، وأن نسبة الأمية في أكثر البلاد العربية، هبطت هبوطاً محسوساً، فلا تزيد في سورية مثلاً عن 60%، واننا نقيم المصانع، وننشيء السدود، ونتكاثر ديموغرافياً، وننمو عمرانياً، ونزيد أرصدتنا المالية في مصارف العالم... ولكن المعيار يبقى هو هو: ترى هل زاد هذا مناعتنا الداخلية والخارجية، وأصبحنا قادرين على مجابهة العدو

الذي يحتل أرضنا، ويهاجمنا كل صباح، وكل مساء من جانب وآخر، ويعتو علينا، ويستأسد، ويتحدّى، أو أن هذا العدو لا يزال يفعل بنا الأفاعيل، ثم لا يرى من يرد له الصاع لابصاعين، بل بنصف صاع أو بربعه؟

إني أتساءل، وأتساءل فقط، وفي ظني دوماً أن واقعنا ليس هو الواجب (ولن يكون ذلك ممكناً في أي بلد)، وليس عليه، بل ولا نطالبه بأن يكون كذلك، بل كل ما نطالب به أن تمتلىءالفجوة بين «الواقع» وبين «الممكن»، وعندي ان هذا الممكن أكبر بكثير، بل بما لا يقاس، من هذا الواقع الذليل.

ولكن ماذا عن ڤيبر؟ إنه ليس من الصعب أن يجد هذا الفيلسوف الاجتماعي، نفسه، إزاء أنداده، وأفكارهم، وأطروحاتهم. وكما هي العادة، فإنه لا بدّ لكل منا من أن تكون له وجهة نظر حول ما يطرحه الآخرون أو يقولونه، أو يدعونه، أو يؤكدونه كحقيقة.

وقبل فيبر، أو معه، أو تأثراً به (من يدري؟) كان بوغلي Bouglé، وهو أحد رجال مدرسة دوركهايم نفسها، يعلّق على «رؤية» دوركهايم الخاصة بالحوادث الاجتماعية... ويلاحظ ان حرصنا على النظر إليها كأشياء خارجية يوشك ان يقف بنا منها على السطوح، وان يدعنا نغفل منها الجانب الأساسي، أو المحتوى، أو الطبيعة الذاتية. فالتصورات الاجتماعية، حتى ولو تجلت في بنى ومؤسسات، تبقى أولاً وأخيراً من طبيعة نفسية، فهل ينبغي علينا أن ننسى منها هذه السمة الهامة، فننظر إليها من الخارج وحده؟ أو لا يمكن أن نفرغها عندئذ من أهم ما فيها؟

وحقاً فإن دوركهايم يقسِّم علم الاجتماع الى قسمين رئيسين: أولهما قسم المورفولوجيا الاجتماعية التي تهتم بوصف البنى على أساس من شروطها الجغرافية والبيئية والسكانية والاقتصادية، وغير ذلك.

وأما القسم الثاني (أو ما يسمى بالفيزيولوجيا الاجتماعية)، فموضوعه دراسة عمل هذه البنى (وايضاحاً لهذا كله نقول بلغة أبسط، ـ ذلك انه ليس من الصعب أن نلاحظ حذلقة العلماء والفلاسفة، الذين يعبرون عن أشياء بسيطة جداً، بلغة معقدة جداً ـ إن دوركهايم يرى المجتمع تقريباً كالجسم الحي... له أعضاؤه المختلفة ـ الشبيهة بمؤسسات المجتمع السياسية، والقضائية والاقتصادية، والعائلية، والنقابية... ـ وكذلك فان لهذه الأعضاء وظائف، أو وظائفها. والهدف هو أولاً دراسة الأعضاء (أي البنى)، والوظائف. كما تدرس بنية الرئة مثلا ووظيفتها، وهاتان الدراستان هما اللتان تؤلفان معاً «علم الاجتماع» أي المورفولوجيا الاجتماعية، والفيزيولوجيا الاجتماعية). وما دام دوركهايم يستبعد كل دراسة غائية، ويحرص أكبر الحرص على السمة الميكانستية (الآلية) لعلمه، فلا بدّ اذن من غض النظر عن مضمون العملية الاجتماعية، وتجنب البحث عن فهمها من الداخل، وابقاءها في اطارها الخارجي وحده... ولئن كان البروتستانت ينتحرون مثلاً أكثر من الكاثوليك، فيجب الوقوف عند هذه الملاحظة، دون تجاوزها، ولو أن من الممكن فهم هذه الملاحظة من الداخل، ونقول مثلاً (حتى كما فعل دوركهايم نفسه) ان الكنيسة الكاثوليكية تشد أعضاءها اليها بقوة أكبر، وتحتضنهم، وتبعدهم عن الشعور بالعزلة، وفقدان الارتباط بالآخرين، على عكس الكنيسة البروتستانتية، وبالتالي فإن الكاثوليك

ينتحرون أقل من البروتستانت، وهذا مثال على أن العالم نفسه يضع لنفسه نواظم «لا يلبث هو أن يتجاوزها خضوعاً لحاجات المعرفة... تاركاً للآخرين، أن يجدوا في النواظم ثغرات يطلون عليه منها بالهجوم، والنقد والصخب، متناسين انه، في التطبيق، سرها كلها أو أكثرها.

أما أصالة فيبر فتكمن في أنه لم يفصل البنى والمؤسسات الاجتماعية عن فعالية الانسان المتعددة الصور، الذي هو صانعها وسيّدها معاً. وكذلك نجد في مركز علم الاجتماع لديه، مفهوم **الفعالية الاجتماعية**، لا من أجل تقييم البنى الاجتماعية أو تقديرها بالمعنى الذي نقول معه: انها صالحة، أو سيئة، مقبولة أو غير مقبولة، بل من أجل ان نفهم كيف يقيّم الناس العلاقات الاجتماعية ويقدرونها ويستخدمونها، وينشئونها، ويهدمونها،... أي من أجل ان نفهم ذلك كله فهماً أقرب الى الموضوعية. وعلى ذلك فإن فيبر يحاول أن يدرك الانسان الذي يعيش داخل المجتمع ادراكاً مشخّصاً، وعلى كونه لا ينكر قيمة الدراسات السكونية والوصفية الخالصة، للتجمعات المختلفة، كمقولتي المجتمع والجماعة، اللتين صاغهما تونيس (والأصح المجتمع والعشيرة)، الا انه يضيف الى ذلك تحليلاً إحصائياً، غايته فهم الكيفية التي يحيي بها البشر هذه البنى، في المتوسط. والشيء الذي يثير اهتمامه بالدرجة الأولى، هو الكيفية التي يتصرّف بها الانسان في الجماعة ـ العشيرة، والمجتمع، وكيف يصوغ هذه العلاقات ويطوّرها. ولهذا فهو يستعمل كلمتي Vergeselisch-Aftung أو ما يعني (انشاء المجتمع أو الجمّعية). وكلمة Vergeinschaftung (أو انشاء الجماعة ـ العشيرة)، بدلاً من حدّي المجتمع والجماعة. وعنده ان الاقتصار على دراسة تطور مؤسسة ما، من خارجها فقط، بصورة مستقلة عمّا صارت اليه بفعل الانسان، هو انعدام وجه أنعدام وجه أساسي من وجوه الحياة الجمَعية. والحقيقة ان نمو علاقة اجتماعية ما، يعلّل بالأهداف أو المقاصد التي يبتغيها الانسان منها، والاهتمامات التي يجدها فيها، والمعنى المختلف الذي يخلعه عليها خلال الزمان. ومن هنا كانت الأهمية التي يعزوها فيبر الى فهم المعنى الذي يتطلع الانسان اليه، من كل مرة، تطلّعاً ذاتياً، من خلال سلوكه الاجتماعي، عدا التطور الموضوعي.

ويضرب فيبر على ذلك بعض الأمثلة. ومنها طريقة وضع القانون، أي قانون، لأية غاية ما. فلا ريب ان الذين يتناقشون في هذا الأمر، يدركون لماذا يوضع هذا القانون، ولأي الأغراض، وماذا عليه أن يحقق من المقاصد. وبالتالي فإنهم يسمحون فيه بأشياء، ويحرّمون أشياء أخرى. ولكن الناس لا يعرفون مقاصد القانون، ولا لماذا حلّل شيئاً، وحرّم آخر، وينقادون اليه، شبه انقياد خارجي، ذاهلين عن المعنى الذي قصد اليه الشارع منه. ولن يعرف هذا المعنى الا المختصون أنفسهم. فاذا وجد من يدرسه من خارج، فقط، فلسوف يغفل، كالآخرين عن معناه. ويكون قد أذهل عن أهم ما فيه. والتقى ببوغلي تماماً، بوعي أو بغير وعي، وحتى بدوركهايم، ولو كان هذا يعلن كلامياً غير ما يطبق عملياً.

والخلاصة أن كل حادثة اجتماعية يمكن أن تدرس من خارج ـ وقد اهتم فيبر بذلك اهتماماً كبيراً، فبنى نماذج مثالية للتجمع، والسيطرة، والحقوق، والبيروقراطية... أي صوراً أساسية لما لا بد من توفره في مؤسسة ما، أو

مفهوم ما، ومقارنة الواقع بالصورة المثالية، لملاحظة ما ينقص من هذه الصورة، أو يزيد عليها. وكذلك فانه استخدم الإحصاءات، وفق قواعد التجربة العلمية، ليكتشف المعنى الذي يتطلع الناس اليه وسطياً، لدى التزامهم بعلاقة ما، من العلاقات الاجتماعية. إلا أنه لم يقف عند هذا، بل حرص دوماً على الفهم من خارج، والفهم من الداخل، على ادراك الشكل من جهة، والمضمون من جهة أخرى، والمؤسسة ـ البنية من جهة، والمعنى الذي وجدت من أجله. ولا شك أن شرح الأمور بالقوانين العامة شيء مشروع جداً، لكن فهم التفرد مشروع أيضاً هو الآخر.

ومن الأضرار بعلم الاجتماع أن نحرّم عليه بقرار منا، استخدام بعض وسائل البحث القابلة لاغناء المعرفة. وهكذا فان فيبر، حيثما استخدم علم الاجتماع القائم على الفهم، لم يكن يقصد اطلاقاً، الى اعطاء ميزة بالنسبة الى الشرح، كما لم يقصد إطلاقاً الى اعلاء الفهم (من داخل)، على الشرح بالقوانين (من خارج)، وإنما كان يقصد فقط، الى ادانة اتجاهات علم الاجتماع الأخرى التي تقتصر باسم أية ايديولوجية علمية، على منهج دون غيره، وكذلك ادانة أي حل لعلم الاجتماع لالحاقه بعلم آخر، غيره، مهما تكن الفوائد التي يجنيها، كبيرة، من ذلك العلم. ويمكن تلخيص رأيه في علم الاجتماع كله بنص صغير من كتاب له بعنوان «الاقتصاد والمجتمع»، جاء فيه قوله:

«اننا ندعو علم اجتماع، علماً موضوعه أن يفهم الفعالية الاجتماعية بالتفسير، لكي يشرح لنا فيما بعد، بالسببية، نمو هذه الفعالية ونتائجها. (فبهذا المعنى نفهم هذه الكلمة بدلالتها الأكثر تنوعاً)»[7].

غير أن المعلقين لا ينسون ان يلاحظوا ان علم الاجتماع لدى فيبر، يعرف ضمنياً، وكأنه المستوى الأعلى شمولاً للتاريخ المقارن. فاذا بسطنا الأمر قليلاً، قلنا ان هدف علم الاجتماع، هو البحث عن الانتظامات Regularités التي يمكن استخلاصها من التاريخ المقارن[8].

علم الاجتماع اليوم

ويرى بوريكو ان الاتفاق على تعريف علم الاجتماع اليوم ليس بأكبر منه فيما مضى، أي في القرن التاسع عشر مثلاً. ولعل العكس هو الأصح، حتى أن ريمون آرون يشير في إحدى كلماته الى هذا الوضع «المتأزم» لعلم الاجتماع، اذ يقول: «يبدو أنه حكم على علم الاجتماع أن يظل دائم البحث عن نفسه. ومع ذلك فان هناك نقطة، نقطة واحدة، يتفق عليها علماء الاجتماع جملة، هي صعوبة تعريف علم الاجتماع»[9].

ويزداد التباس معاني كلمة «علم الاجتماع» بحكم التأثير الذي مارسته على مختلف مدارس علم الاجتماع الأخرى، ولا سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. اذ لقد تميّزت الدراسات الاجتماعية في أميركا بسمتها الوصفية بالدرجة الأولى، أو ما يسمى بعلم الاجتماع الاختباري، الذي لم يكن مجهولاً في أوروبا، منذ عشرات السنين قبل أميركا. إلا أن توترات ما قبل الحرب العالمية الثانية، ونتائجها، كانت كبيرة الأثر في ايقاف هذا النوع من الأبحاث السوسيوغرافية في أوروبا، وازدهارها في أميركا. وبطبيعة الحال فان للولايات المتحدة، كقوة عالمية

كبرى، تأثير الموجّه أو الغالب الذي لا يمكن إلا تقليده، ومن هنا نجد أنفسنا الآن تجاه انتاج كبير من هذا النوع السوسيوغرافي، في أوروبا، وحتى في الإتحاد السوفياتي على الرغم من تعدّد الموضوعات التي يتناولها هذا البحث واختلاف مقاصدها.

ومن جهة أخرى فان التراث الذي خلفه كبار المؤسسين لعلم الاجتماع، ما يزال ينشيء له أنصاراً يحتذون حذوه، ويعملون بوحيه. وما زالت الماركسية، أو الماركسية الجديدة، تلهم أنصارها القيام بأبحاث مستوحاة منها، هادفة لاثباتها، مركزة على موضوعات هي من صميم اهتمامات الفكر الشيوعي، مثل سبر موقف العمال، ومشكلة الضيقة الانسانية، والتناقض الممكن بين الفرد والمجتمع، وكيفية الانتهاء منه، ومشكلة مردود العمل في المعامل، وصورة العمل من أجل الأغناء الروحي للشخصية.... الخ[11].

وبالمقابل فإن الدراسات الاجتماعية «الوظيفية» التي تحتذي أثر دوركهايم في كتابه عن «الانتحار» ما تزال تتكاثر، ولا سيما في ميدان السوسيولوجيا الجرائمية، والسوسيولوجيا الذي مارسته السوسيولوجيا الأميركية على مختلف المدارس الانتخابية، وقد مثل ذلك في دراسات من يحذو حذو تالكوت بارسون، أو تيودور كابلوف Caplow بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، كما هي الحال في الدراسات المتصلة بالتنظيمات، أو من يحذو حذو فيبر، مثل ريمون آرون وايزنستاد S.N. Eisenstadt.

ومن جهة ثالثة، فإن كل الجهود التي بذلتها مدرسة دوركهايم لعزل الفلسفة عن علم الاجتماع، لم تؤت حتى الآن ثمراتها... وما زال فريق من علماء الاجتماع يبحث في قضاياه على صورة قريبة من النقد الاجتماعي، أكثر مما هي قريبة من البحث العلمي، بل لعل الأزمات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعي، المتصاعدة، في عصرنا هذا والمتشابكة أيضاً، ستزيد من قوة هذا التيار النقدي، وتعيدنا من جديد الى عصر ماركس الذي يهتم بتغيير المجتمع، لا بمجرد معرفته أو الى عصر سان سيمون وأمثاله ممن يقابلون بين مجتمع معقول، مقبول أخلاقياً، ومجتمع لا معقول ولا مقبول، أضف الى ذلك أن لمثل هذا التيار جاذبية خاصة تغري به جماهير الناس، وتجعلهم شديدي الإصغاء اليه على نحو ما كان الأمر يوم برز فولتير وروسو في كتاباتهم النقدية.

وعلى ذلك فإن اختلاف هذه التيارات، وقرب بعضها من النقد الاجتماعي، ومحاولة بعضها الآخر معرفة المجتمع كما هو، وسبر آرائه أو مواقفه في هذه القضية أو تلك، ومحاولة البعض الآخر انشاء «نظرية» تلم شتات الملاحظات المتفرقة، كل ذلك مما لا يجمع بسهولة تحت إسم واحد هو اسم «علم الاجتماع». ولعل الأصح أن نقول إن هنالك «علوم اجتماع» لا علم اجتماع واحد، وان هذا شيء آخر غير انقسام هذا العلم الى فروعه المختلفة، كعلم الإجتماع الإقتصادي، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الديني، و.... الخ. فهل يعني ذلك ان عالماً اجتماعياً ضخماً، مثل فيبر، لم يعد له من شأن آخر، غير انه مرّ مرور الكرام في تاريخ علم الاجتماع، وأبقى بعده «سؤراً» يشرب منه بعض الباحثين، دون غيرهم، كما هي الحال مع دوركهايم، أو بيرسون، توينس، أو حتى روسو وفولتير وسان سيمون؟ وهل ما نزال تجاه علم يتخبط في فوضاه، فلا أمل في استقراره على أسس

ثابتة، ولو بصورة نسبية؟

الحقيقة أن الأمر ليس كذلك تماماً، ولئن بدا ان من أسباب تخبط هذا العلم أن بعض أجزائه كالديموغرافيا والاقتصاد قد ضيَّقت من مجالات بحثها، تاركة بعد ذلك «فراغات» صغيرة، لم يجد علم الاجتماع بُدّاً من الاشتغال بها، لأن الفلسفة شغلت بالمنطق، والمعارفية (الأبيستمولوجيا)، وفلسفة العلوم، أو بمشكلة الوجود وتاريخ الفلسفة، وان الدولة تعهدت بالرعاية أجزاء علم الاجتماع الهامة بالنسبة اليها تاركة ما وراء ذلك لجهود الباحثين الفرديين، والجامعات، فإن من أهم أسباب هذا التخبط، ليس هذا وحده فحسب، بل هنالك سبب هام أكبر بكثير، فيما نظن، هو «درجة التعقيد العالية» في مباحث هذا العلم، ولا ريب لدينا أن أفكار كبار علماء الاجتماع المؤسسين كانت ذات أثر محسوس في تبسيط هذا التعقيد، واقامة «صوى» يستند إليها في مختلف متاهات المباحث الاجتماعية.

وهنا نلاحظ ان علم الاجتماع بعد مدارسه الكبرى، أخذ يعمل جاهداً لإنشاء طرائق مرهفة بقدر الامكان، يشق بها طريقه الى حقائق علمية متوسطة، دون المغامرة بتجاوزها للوصول الى حقائق علمية كبرى، تصح لكل زمان، وكل مكان، وبطبيعة الحال فإن هذه الطرائق تشتمل على ما عرفه تاريخ علم الاجتماع من طرائق في سالف أيامه (كملاحظة الحوادث عن قرب، واستخدام المقارنات التاريخية، والإحصاءات، والرسوم البيانية، وملاحظة التوازي سلباً أو ايجاباً، بين مختلف المتغيرات)، إلا أن هذه الطرائق، ما ظلّ منها في اطار المفاهيم العامة، وما تجاوز ذلك الى الصياغات الكمية، يظل بحاجة الى نظرية... لا ذات مدى بعيد ـ كالماركسية مثلاً ـ ولا كمجرد سوسيوغرافيا، بل ذات مدى متوسط على أقل تقدير.

ويلاحظ الآن أن أكبر تقدم يصيبه علم الاجتماع، يظل في دائرة المشخَّص من مباحثه، كعلم اجتماع الأديان، والرياضة، وأوقات الفراغ، والمسرح، وما يشبه ذلك، كما لو أنك تقسم علم الاجتماع أفقياً، وتجعله أقساماً متجاورة يبحث الباحثون في كل منها. إلا أن الملاحظ يرى أيضاً أن في الأفق ما يبشر بانقسام عمودي، لا بالاعتماد على موضوعات مشخّصه، كما في الحالة الأولى، بل بالاعتماد على مفاهيم مجرّدة، كما هي الحال في «الفونيمات ـ المقاطع الصوتية» لدى العلماء الألسنيين، أو الدورات الاقتصادية Cycles d'affaires لدى علماء الاقتصاد، مثل الحركة الاجتماعية، ونظرية المنظمات ونظرية الصراعات. وليست نظرية الحركية الاجتماعية بشيء آخر غير تنقل الأسر والأفراد داخل البنى الاجتماعية. وكذلك نظرية المنظمات لا تبحث الا عن العلاقات القائمة بين بنى المنظمات، والأهداف المتوخاة منها.. وفي كل الأحوال فان الهدف الأول من أمثال هذه النظريات هو التقنين، هو الوصول الى قوانين عامة بقدر الامكان، تتقبل بصورة أو بأخرى، درجة من الترابط بينها، مما لا يزال حتى الآن مشكلة ضخمة بالنسبة الى علماء الاجتماع.

* * *

والخلاصة ان كل علم يحاول أول كل شيء تحديد موضوعه أو اطار بحثه، ووجهة النظر التي يريد أن ينظر منها اليه... فاذا سمّينا هذا كله باسم التعريف، فان المرحلة الثانية تكون في التصنيف، تصنيف ما يمكن أن يقع في دائرة أو أخرى من دوائر التعريف (فالعالم مثلاً، أشياء، وحوادث. والأشياء جمادات أو نباتات، أو حيوانات، والحيوانات أقسام يجب تصنيفها كما تصنف الجمادات، أو النباتات... الخ). ومتى تم ذلك فلا بد من البدء بوصف الموضوع، وصفا أقرب ما يكون الى الدقة... (مما يقابل السوسيوغرافيا في علم الاجتماع)... ولكن لا بد بعد الوصف (وصف الحادثة أو الشيء من التعليل)، فَلِمَ كان الماء سائلاً لا لون له، والكلور غازاً، والرصاص أثقل من الحديد؟ أو لِمَ كان سقوط الأجسام متسارعاً، متناسباً مع مربع الزمن... فإذا فرضنا ان هذه الأبحاث الجزئية استغرقت موضوعاتها، بدا في الأفق أمل الجمع بين القوانين المختلفة في نظرية عامة.

وذلك تماماً هو شأن علم الاجتماع، مع فارق التعقيد، طبعاً. ولئن بدا ان الأمير كيين ساروا في هذا العلم سيرة منطقية، منهجية، تبدأ بالتعريف والوصف والتصنيف، فان ظهور دراسات فيبر ودوركهايم وزيمل، جعل الأمير كيين يشعرون انهم متخلفون كأبناء الأرياف. وهكذا بدأت تظهر دراسات جديدة حول وحدات اجتماعية كبرى، وبدأ العلماء يطرحون أسئلة كبرى من النوع التالي: ماذا يعني وجود النظام الإشتراكي في الإتحاد السوفياتي، ولماذا لا تملك الديمقراطية جذوراً عميقة في ألمانيا؟ ولماذا كانت السوق الأوروبية ناجحة، والوحدة العربية مخفقة. ولقد أعادت القضايا التي من هذا النوع، تلك التقاليد الكلاسيكية العلمية أو الفلسفية، الى الحياة، ولكن مع فرقين واضحين: فلئن كانت القضايا منسقة، فانها مع ذلك أضيق حدوداً في الزمان والمكان. ثم ان المعطيات المشخصة أكثر عدداً وهي تعالج بكثير من الحذر. ويمكن التحدث هنا عن بروز تيار جديد، لا بسبب غزارة الدراسات فحسب، بل كذلك بسبب مشابهته لتيار تحليل الاستقصاءات. وتمثل المرحلة الأولى لظهور علم الاجتماع العياني ـ أو الماكرو سوسيولوجي، ذلك الاهتمام العام نسبياً بالتحليل الاجتماعي، الذي تميّز به علم الاجتماع الأوروبي في القرن التاسع عشر. أما المرحلة الثانية، فانها حركة يبذل فيها علماء الاجتماع من كل البلاد أقصى الجهد لتوسيع أهدافهم، وزيادة الدقة في أساليب بحثهم (مستخدمين في ذلك كل العلوم المساعدة، كالاحصاء، والرياضيات وعلم النفس الاجتماعي، والتحلي النفسي بتفرعاته وصوره المختلفة): انظر في ذلك أبحاث ايريك فروم، ومجموعة العلماء الذين يسمونهم باسم الثقافيين (Culturalistes) وبطبيعة الحال فان المرحلة الأخيرة والثالثة، هي مرحلة التقنين التي سبق الحديث عنها.

وخلاصة القول: إن علم الاجتماع بعد ماكس فيبر لم ينسَ هذا الرجل، ولا غض النظر عن تعلماته وتوصياته. لكنه لم يقف عليه وحده، ولا على غيره، وإنما تجاوز الجميع على مستوى البحث التجريبي، ولو انه في بعض نواحيه ما زال يعتمد، جزئياً، على تعاليم المؤسسين. ويبرهن على تقدم خطّي، لا يُردُّ الى مجرد تراكم في المعلومات، أو اضافة فرضيات، والتحقق منها، بل هو ترقية وتحسين للنظريات والأمثلة المستخدمة، باتجاه نظرة أكثر شمولاً، ودقة علمية أكبر. إلا أنه لا يبرهن على مثل هذا التقدم إلا في حدود نظرية الصراعات،

والتنظيمات، والحركية الاجتماعية، حيث أمكن انشاء علوم اجتماعية وحيث يمكن الكشف عن تطبيقات عملية أكثر عدداً، وأكبر محقاً لطريقة النماذج. لكن الذي يبقى بعد ذلك، هو ان علم الاجتماع الذي تجزأ الى جملة من القطاعات المتناثرة، بحكم ظروف تاريخية وضرورات داخلية، محتاج دوماً الى نوع من التنسيق يعيد اليه الوحدة والتكامل.

نحو علم اجتماع عربي

والآن هل يمكن غض النظر عن بعض الملاحظات، فيما يتصل بوجود أو عدم وجود علم اجتماع عربي؟.

لا شك أن أي مختص في العلوم الاجتماعية، يعرف سلفاً أن مصادره، في أكثريتها الساحقة، غربية أو أميركية أو سوفياتية، واذا هو عاد الى هذه المصادر، فإنه سيرى كل بلد يسبغ عليها لوناً خاصاً. ففي يوغسلافيا، نكاد لا نعثر إلا على أبحاث تتصل بالتسيير الذاتي. وإذا كنا في البلاد السكاندينافية، فإن البحث الاجتماعي يصبح أداة من أدوات السياسة الاجتماعية. وقد قامت مشكلات الأسرة والسكان في السويد بدور حاسم في ادخال مادة علم الاجتماع الى المواد التي تدرَّس في الجامعات. ويشار باستمرار الى أن علم الاجتماع الدانماركي يتميز بصيغة عملية لا نظرية، يبحث فيها عن الهناء الاجتماعي، ومختلف المشكلات الاجتماعية. وفي فنلندا يشغل شرب الكحول، وسياسة الدولة تجاهه، جزءًا ضخماً من الأبحاث الاجتماعية، وفي إيطاليا يبحث علم الاجتماع عن مشكلات التخلف في الجنوب، وآثارها في الهجرة الى الشمال، واللاتوازن الاجتماعي الناشيء عنها. وبالجملة، ومن غير الوقوع في خطأ كبير، يمكن القول إن علم الاجتماع في أي بلد أصبح يركز أكبر الجهد على مشكلات البلد، لا لدراستها، فحسب، بل لحلّها أيضاً، أو المساعدة على هذا الحل[12]. أما في البلاد العربية، فإن في وسع الباحث المختص أن يلاحظ الغياب شبه الكامل للبحث الاجتماعي. كأن العرب وحدهم، لا يعانون من أية مشكلة، وهم الذين يحسب المراقب أنهم لا يكتفون بالمشكلات الضخمة القائمة لديهم، والتي لا يوجد لها أي مثيل مواز في البلاد النامية الأخرى، بل يضيفون اليها بسلوكهم نفسه، مزيداً من المشكلات. ومع ذلك لا توجد الا مجلة واحدة او مجلتان (كالمستقبل العربي، أو قضايا عربية) تنشران بعض الأبحاث الاجتماعية، بدرجة مختلفة في درجة صحتها وعمقها.

ومن جهة أخرى فإن الملاحِظ يرى بكل وضوح ان الدنيا العربية واحدة في مشكلاتها، وقضاياها، وصعوباتها، سواء أكانت غنية أم فقيرة، حارة أم باردة، قريبة من البحر أو بعيدة عنه، كثيرة المياه أو قليلتها... ومثال ذلك مشكلة الأمية، والتصنيع والقطاع العام، وبيروقراطية الدولة، وأجهزة المراقبة، والمشكلة الزراعية، ومشكلة التعمير، ولا أدري ماذا أيضاً. ومع ذلك فإن أحداً لم يردّ على هذا الوضع، بخلق مراكز بحوث لهذه القضايا الاجتماعية المعقدة. وجميل طبعاً أن نرى هولندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا تهتم بانشاء مراكز للبحوث الاجتماعية، لبحث المشكلات القائمة، وأن يكون ذلك كله بعيداً عنا.... أفليس هذا دليل على أننا لا

نعاني من أية مشكلة (حتى ولا من مشكلات التحويل الاشتراكي!!).

لا شك ان البحث في علم الاجتماع بعد ماكس فيبر شيء يطول البحث فيه، ويتسع لأكثر مما كتبه ويكتبه آلان تورين[13] في مجلداته الكثيرة، أو غيره من الباحثين. وبالتالي فان الموضوع أكاديمي إلى أبعد حدّ. ولعل المجلات المختصة، لو وجدت، تخصص له عدداً كاملاً، أو أكثر من عدد. وهكذا فنحن نعتذر عما يمكن أن يكون موجزاً إلى حدّ الاخلال، ونشير سلفاً الى أننا أغفلنا الكثير الكثير من النقاط الهامة. لا في جملة الموضوع فحسب، بل في مختلف أجزائه.

ومع ذلك فإن ما عرضناه، في هذا البحث الضيق، يمكن أن يكون مجالاً للتأمل، والبحث، بجدّ أكبر - على ضوء ما قدّمناه من ملاحظات أخيرة، عن الصفة المحلية للبحوث الاجتماعية، حتى في البلاد المتقدمة - عن صورة ما، لتنشيط البحوث الاجتماعية، في بلدنا أو بلادنا التي تشكو من آلاف العلل الموروثة عن عهد الانحطاط والتخلف، طمعاً بحلّها او المساهمة الى حدّ ما في حلّها. لا سيما ان المجتمع لا يتألف من جملة آليات يستعيد بها وجوده التاريخي، كما هو فحسب، بل هو كذلك جملة آليات يجدّد بها ثبوته التاريخي، أو تاريخيته، كما يقول المغرمون بموضوع التعابير، ويبدع بها لنفسه وجوداً آخر. لا ينفي التاريخية، ولكنه يتجاوزها أيضاً بابداع مستمر يغني هذا الوجود، كما يعتني الأب بأبناء ينجبهم، ولو انهم لا يشبهونه من كل الجوانب، بل لكونهم يحملون اسمه وينتسبون عضوياً اليه... ولكن أهذا كل ما ينقصنا؟

الحواشي

(1) موسوعة اونيفرساليس، مادة Sociologie

(2) الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية، الفصل المتعلق بطرائق علم الاجتماع - لازارسفلد. الجزء الأول - من مطبوعات وزارة التعليم العالي السورية. ترجمة حافظ الجمالي.

(3) الموسوعة نفسها، والمادة نفسها.

(4) لازارسفلد نفسه، في الموضوع نفسه.

(5) علم الاجتماع عند ماكس فيبر لجوليان فروند. ترجمة تيسير شيخ الأرض. من منشورات وزارة الثقافة السورية 1976.

(6) كتب دوركهايم المشهورة، ولا سيما: قواعد الطريقة الاجتماعية والانتحار. انظر كذلك: مادة دوركهايم. Dictionnaire des oteurs Loippon Bompiani

(7) علم الاجتماع عند ماكس فيبر.

(8) لا نظن ان هذا الهدف مختلف جذرياً عن الهدف الذي أراده دوركهايم، وحتى أوغست كونت لعلم الاجتماع.

(9) يوريكو. مادة علم الاجتماع Sociologie في موسوعة أونيفرساليس.

(10) المصدر نفسه.

(11) الاتجاهات الرئيسية، فصل علم الاجتماع. لازارسفلد.

(12) المصدر نفسه.

(13) ونوصي أخيراً بمطالعة كتاب آلان تورين: انتاج المجتمع ،ترجمة الياس بديوي. وزارة الثقافة السورية، عام 1976. - وكذلك كتابه الصغير Pour la sociologie، نشر دار Seuil، مجموعة Points - 1974.